المؤسسة الجزائرية من السبعينيات إلى المرحلة الحالية : الكرونولوجيا والسوسولوجيا

Algerian institution from the seventies to the present stage: chronology and sociology

د.سعيد سبعون
أستاذ محاضر – أ –
جامعة علي لونيسي ،الجزائر
saidsebaoun66@gmail.com

د. وداد دريوش
أستاذة محاضرة – أ
جامعة علي لونيسي، الجزائر
driouechw@gmail.com

تاريخ الاستلام:2019-06-09
تاريخ القبـول:2019-06-11

ملخص:

مرت المؤسسة الجزائرية بمراحل عديدة طبعها الجانب الكرونولوجي التزميني الذي كان له الأثر في طبع مسيرتها بخصائص ومميزات اجتماعية سوسيولوجية، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالسياق التاريخي الذي تواجد فيه المجتمع الجزائري، بحيث تلقت المؤسسة الجزائرية لما يقارب خمسة عقود ثقل التحولات المتعددة التي عرفتها الجزائر، وهذا ما أدى إلى إعطاء إيقاع معين لسيرها. و يمكننا أن نقول انه إذا كان للمؤسسة الغربية الرأسمالية عبر التاريخ دور في جر الحركية الاجتماعية والتاريخية، فإن المؤسسة الجزائرية هي التي كانت المتغير التابع للنظام الاجتماعي، وهذا راجع لأسباب تاريخية موضوعية حددت منذ البداية طبيعة هذه المؤسسة. فما هي إذا مختلف الجوانب والمميزات التاريخية و السوسيولوجية التي عرفتها المؤسسة الجزائرية منذ نشأتها في سبعينيات القرن الماضي إلى الوقت الحالي؟

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الجزائرية، المشروع التنموي، التصنيع، الأقطاب الصناعية، استقلالية المؤسسات، الخوصصة.

Abstract :

The Algerian institution has gone through many stages. the chronological side had an impact on the characterization of its march with social characteristics.It was closely related to the historical context in which the Algerian society existed. The Algerian institution received for nearly five decades the weight of the various transformations known to Algeria, Which led to give a certain rhythm to its operation. We can say that if the Western capitalist institution through history has a role in dragging the social and historical dynamics, it is the Algerian institution that was the variable of the social system, and this is due to objective historical reasons that have determined from the beginning the nature of this institution. So what are the various aspects and historical and sociological characteristics that the Algerian institution has known since its inception in the seventies of the last century to the present time?

سعيد سبعون**saidsebaoun66@gmail.com**

مقدمة:

إن المشروع الاجتماعي الذي تبنته الجزائر غادة الاستقلال، سيما مع برنامج طرابلس في 1962،كان يجعل من التنمية الاقتصادية العمود الفقري والركيزة الأساسية التي يستند إليهما رهان إعادة هيكلة مختلف بنى المجتمع الجزائري التي عرفت تدميرا منتظما خلال طيلة فترة التواجد الفرنسي الاستعماري في الجزائر. هذه التنمية الاقتصادية التي تعتبر من بين عوامل التجسيد الفعلي للاستقلال الوطني والاستجابة للطموحات الشعبية للفئات الواسعة من المجتمع الجزائري غادة الاستقلال، بحيث لا يمكن للاستقلال السياسي أن يكون حاملا لمعان ويتجسد فعليا من دون عملية رد اعتبار حقيقي للاقتصاد الوطني، إضافة إلى الاستقلال الثقافي. فالجانب الاقتصادي في شقه التنموي كان من بين الأولويات التي كان يجب الاهتمام بها و تركيز العناية بها. وهذا الجانب الاقتصادي التنموي لم يكن محل خلافات ونزاعات كما كان عليه شأن الخلاف السياسي بين مختلف الفاعلين السياسيين مع ما عرف بأزمة صيف 1962. فالإجماع الذي كان سائدا في 1962 هو ضرورة بناء نموذج تنموي قائم على التصنيع، حيث اعتبر التصنيع بمثابة العامل الأساسي الذي يساهم في إقامة اقتصاد وطني متحرر من التبعية الاقتصادية لفرنسا على الخصوص و للاقتصاد الرأسمالي على العموم :"في 1962،كانت الوضعية الاقتصادية للجزائر تتميز بغياب تام للسيطرة على الجهاز الإنتاجي الموجود وعلى ترابها، وبمستوى ضعيف جدا لتطور قواها الإنتاجية. لقد كانت هذه الوضعية ناتجة مباشرة من الاندماج شبه كلي لاقتصادها مع اقتصاد فرنسا.وفي نفس الوقت كانت تفسر بتبعية أوشكت أن تصبح دائمة، وهذا ما جعل الجزائر غير قادرة على تصور تغيير عميق لعلاقات التبعية تجاه الخارج إلا في حالة ما وفي نفس الوقت الذي تمنح فيه لنفسها قواعد صناعية حقيقية وتنظيمها لعملية استيلاءها على جهازها الإنتاجي ".1

فالتصنيع اعتبر كعنصر أساسي في تحقيق التنمية وتعزيز الاستقلال السياسي حيث سيسمح بالتحرر من التبعية الاقتصادية للرأسمال سواء الفرنسي في بداية المسعى، والرأسمال العالمي كتكملة لهذا الرأسمال .لقد كان معولا كثيرا على التصنيع من أجل النهوض بالمجتمع وضمان نمو اقتصادي فعال، مما سيسمح بالابتعاد عن محاولات الخضوع للاستغلال الرأسمالي: " إن التصنيع...لديه مهمة تطوير القوى الإنتاجية الوطنية، ومهمة نمو اقتصادي ومهمة تحرير اجتماعي من السيطرة و الاستغلال الرأسماليين ".2 هكذا فإن الاتفاق والوعي

اللذان سادا غادة الاستقلال هما أن الاستقلال السياسي غير كاف لوحده لضمان الاستقلال والتحرر الشاملين ما لم يعزز باستقلال اقتصادي يجسد في مشروع تنموي يجعل من عملية التصنيع الحامل العملي بامتياز لعملية التنمية تلك.

أما الترجمة الفعلية لفلسفة التصنيع تلك المتفق حولها، فيكون عن طريق إقامة وحدات صناعية كبرى تقوم بإنجاز هدف مزودج. فمن جهة، تسمح لأعداد هائلة من أفراد المجتمع الجزائري بالالتحاق للعمل بها، إذ علينا أن نأخذ في الحسبان الطابع الاجتماعي لعملية التحرر الوطني التي ستسمح للجزائريين الذين عانوا الاستعمار والحرب التحريرية من إمكانية العيش الكريم و الحصول على مصادر دخل ثابتة ويتخلوا بصفة نهائية عن وضع الهشاشة الذي كانوا يواجهونه في العهد الاستعماري بصفتهم خماسين أو عمال موسميين، ومن جهة أخرى، كان التصنيع يدرك في خمسينيات و ستينيات القرن الماضي على انه ضمان أكيد للنمو و الرقي الاقتصاديين و عدم التبعية لأي كان! أي أن التصنيع مرادف للاستقلال الاقتصادي، من خلال إنتاج كل ما تحتاج إليه البلاد في المصانع الوطنية، وهذا بدوره سينعكس إيجابا على القطاعات الأخرى، سيما القطاع الفلاحي. و السؤال الذي يتعين عليه أن نطرحه، والذي نعتبره بمثابة نقطة انطلاق عرضنا هذا يتعلق بمعرفة كيف تمت الأمور بالفعل فيما يخص هذا التصنيع، وهل أدى إلى إنشاء مؤسسة وطنية عملت على تحقيق أهداف التنمية الوطنية التي قامت على التصنيع؟ ويعزز سؤالنا هذا بسؤال آخر، حتى نبقى ضمن أهداف هذا المقال، و هو يتعلق بمعرفة ما هي مميزات هذه المؤسسة الجزائرية وخصائصها وذلك في علاقتها بواقعها السوسيولوجي من نشأتها إلى وقتنا الحالي. وهذا ما سنتعرض إليه فيما يأتي.

المؤسسة الجزائرية : كيف نشأت؟

ليس هناك شك أن فرنسا الاستعمارية عندما غادرت الجزائر بعد الإعلان عن الاستقلال لم تترك وراءها قاعدة صناعية تستهل التذكير والإشادة بها، رغم نوع من الخطاب المجدد للتواجد الكولونيالي الذي يحاول في العديد من المناسبات أن يمجد المرحلة الاستعمارية وإسهامها الحضاري في الجزائر، والمؤسسات والمنشآت العصرية التي تركها المستعمر بعد رحيله:" الجزائر غنية. وفي سلة الاستقلال، تركت لها فرنسا وسائل تحسد عليها اغلب البلدان الفتية، لكن يصعب على بلد متخلف في أغلبه تحمل

منشآت عصرية".3.ففي الواقع لم تعرف الجزائر تواجد قاعدة صناعية أقامها الفرنسيون في الجزائر المستعمرة :"ولكن ، وبالرغم من المدة الطويلة التي قضتها فرنسا الرأسمالية في الجزائر فإنها لم تعمل على خلق نسيج صناعي بالجزائر قد يكون لها سندا أمام منافسات رأسماليات أخرى".4.

إن الجهد الاقتصادي الكولونيالي كان موجها بالأساس نحو القطاع الزراعي الذي كانت فرنسا الاستعمارية في حاجة إليه أكثر منه القطاع الصناعي، وان لم تقم بعصرنة القطاع الزراعي ذاته الذي بقي قطاعا بدائيا لم يستفد منه الجزائريون:" في ظل هذا المنظور،فإن كل الجهد الكولونيالي على المستوى الاقتصادي كان موجها بالدرجة الأولى نحو القطاع الأولي– الزراعة– وأكثر من ذلك فإن الزراعة التي اهتم بها الاستعمار الفرنسي هي تلك التي تمنح الأولوية لتعظيم تراكم الرأسمال لدى فئة قليلة من المعمرين على حساب تلبية الحاجيات الأساسية للجزائريين، وخير مثال على ذلك زراعة الكروم التي ليست أي لها قيمة استعماليه بالنسبة للسكان الجزائريين خاصة بعد تحويلها إلى خمور، بل إن إنتاجها من طرف الاستعمار كان يندرج في ظل إرادة توجيه المنتوج نحو ... المتروبول".5 فكل الجهد الاقتصادي الاستعماري كان يصب في القطاع الزراعي الذي لم يكن لتلبية حاجيات الجزائريين و إشباعها، وهم الذين واجهوا كل أنواع الحرمان الغذائي أمام غياب تام لبرنامج صناعي واضح المعالم. فعلى سبيل المثال لم تقم فرنسا الاستعمارية بإنشاء مصانع لإنتاج السيارات بالجزائر ولا مؤسسات بناء هامة، ولا مصانع للحديد والصلب على غرار ما كان موجودا في المتروبول التي كانت يهاجر إليها الجزائريون بحثا عن العمل بها. ولما بدأ الاهتمام المتأخر بالصناعة، فكان بدوافع سياسية عسكرية، حيث جاءت في سنوات الثورة التحريرية الأخيرة سيما ما عرف بمشروع قسنطينة، حيث أن من وضعوا هذا المشروع" منحوا للتصنيع وظيفة اقتصادية سياسية للمساهمة في مضاعفة من بعض مناصب الشغل، وإدماج بعض الفئات من السكان الأصليين في النظام الكولونيالي قصد امتصاص المقاومة الوطنية والإبقاء على الاستعمار".6. لكن هل مشروع أو خطة قسنطينة أدى إلى انطلاق فعلي للتصنيع في الجزائر من خلال إقامة مصانع التحق للعمل بها الجزائريون الذين كانوا عاطلين عن العمل في هذه المرحلة؟ إن " إرادة التصنيع هذه لم تحقق ميدانيا وذلك للتناقض الذي ميز مسعى الإدارة الفرنسية خاصة فيما يخص تمويل مشاريع التصنيع، حيث في نفس الوقت الذي كانت فيه هذه الإدارة تخصص حصصا كبيرة من الاستثمارات للجهد العسكري الحربي

فإنها كانت تريد أيضا تخصيص حصصا كبيرة من الاستثمارات للجهد التصنيعي و بالتالي أصبحت أمام الخيار التالي: دعم الجهد العسكري ومواصلته أو تنمية الجزائر ...لقد حاولت الإدارة الفرنسية تجاوز هذا الاختيار الصعب وذلك باستنجادها بالقطاع الخاص لتمويل الجهد التصنيعي، لكن أمام الأوضاع التي كانت تمر بها الجزائر فلم تستطع هذه الإدارة الفرنسية إقناع القطاع الخاص الفرنسي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان ممثلو القطاعات الصناعية (خاصة صناعة الحديد والصلب)لم يكونوا يروا بعين متبصرة إنشاء قطاعات صناعية في الجزائر والتي قد تصبح منافسة لها، وبالتالي فمن الأحسن أن تبقى سوقا يستوعب النتاج الصناعي المتروبولي"7. ويمكننا أن نضيف أن السياق الاقتصادي و الاجتماعي السائد في السنوات الأخيرة من عمر الاستعمار ومنحى الثورة الجزائرية التي كانت في طريق لا رجعة فيه جعلت من "نتائج تطبيق هذه الخطة ... مخيبة للآمال حيث ألغيت معظم الاستثمارات الصناعية، ... كما لم تحدث معجزة التصنيع المتوخاة من هذه الخطة".8. فالظروف التاريخية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في جزائر حرب التحرير الوطنية لم تسمح بإرساء قواعد صناعية تتجسد في مركبات صناعية ومصانع واسعة النطاق قادرة على استقدام أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، إذ يتعين علينا أن نشير إلى أن القطاع الفلاحي كان في أزمة كبيرة مع الاستعمار الفرنسي الذي جعل من أصحاب الملكيات خماسين بؤساء بعد عمليات المصادرة للأراضي بقوانين جائرة. ففي الجزائر المستعمرة :"...معجزة التصنيع لم تحدث أمام رفض رؤوس الأموال المتروبولية الاستثمار في الجزائر "9. هكذا إذا، فإن التواجد الفرنسي الطويل في الجزائر، لم يؤد إلى إقامة نشاط صناعي أدى إلى وجود مؤسسات ومصانع في الجزائر. صحيح انه كانت هناك ورشات صناعية في قطاعات محدودة، لكنها لا تسمح بالتحدث عن وجود نشاط صناعي بأتم معنى الكلمة. وتدخل الجزائر مرحلة الاستقلال وهي في أوضاع اقتصادية صعبة جدا.صحيح أن برنامج طرابلس أشار إلى ضرورة إقامة نظام صناعي وطني يقوم على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة:" غير أن التنمية الحقيقية التي سوف تتم في البلاد على الأمد الطويل ترتبط بإنشاء صناعات قاعدية لابد منها للفلاحة العصرية. وللجزائر إمكانيات هائلة بالنسبة للصناعات النفطية والحديدية، وفي هذا الميدان تملك الدولة توفير الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة".10. ومن ناحية الإمكانيات والهياكل الصناعية المتوفرة غداة الاستقلال، فهي حالة شبه الانعدام. فيمكن القول أن " أهم التجهيزات الصناعية كانت مكونة من ما تركه القطاع العمومي الكولونيالي

(الكهرباء، الغاز، السكك الحديدية. ..) كما أن معظم الوحدات الإنتاجية هي ذات حجم متواضع وتقوم بتحويل منتوجات القطاع الأولي: مطاحن، مصبرات، معاصر، معامل الصابون..."11 .

علينا أن نشير إلى انه على الرغم من صعوبة هذه المرحلة، نظرا إلى الأوضاع الصعبة جدا الناتجة عن الاستقلال، لكن الجزائر المستقلة عرفت إنشاء بعض الشركات الكبرى التي سيكون لها شان كبير في تاريخ الجزائر الاقتصادي المعاصر وحتى السياسي والاجتماعي،حيث أنشئت كلا من سوناطراك في 1964، وكذلك SNS (الشركة الوطنية للحديد والصلب)، وأيضا سونلغاز في 1969، وسوناكوم 1967، و هذه الشركات تمثل اكبر الشركات التي تم إنشاؤها في مرحلة ما بعد الاستقلال. مع الإشارة إلى أن إنشاء هذه الشركات الوطنية يندرج ضمن" إكمال جملة المشاريع التي لم ترد المجموعات الصناعية والمالية الفرنسية إنجازها في ظل ما عرف بخطة قسنطينة. هذه المشاريع التي أخذت الدولة الجزائرية الفتية على عاتقها إنشائها... كل هذا في إطار الضغوطات المالية نتيجة ضيق دائرة المصادر المالية بسبب هجرة رؤوس الأموال الكولونيالية إلى المتروبول، ثم لكون المؤسسات المالية مازالت تحت تصرف الرأسمال الأجنبي، بالإضافة إلى سيطرة الشركات الأجنبية، الفرنسية خاصة، على مصادر باطن الأرض الجزائرية. .. بالإضافة إلى عدم تحكم الدولة في التجارة الخارجية آنذاك. فكل هذه العوامل، مضاف إليها عوامل متعلقة بعملية بناء الدولة، جعلت من عملية التوسع في الإنجازات الصناعية في تلك المرحلة... أمر يؤجل إلى وقت لاحق"12. و نخلص إلى القول أن الأنوية الأولى لإقامة المؤسسات الوطنية كانت بعد الاستقلال، حيث تم إنشاء بعض الشركات الوطنية في الستينيات. لكن هذا الإنشاء لم يكن يعني إقامة قاعدة صناعية متكاملة وواضحة المعالم، بحيث كانت هناك نقائص وعيوب عديدة في التسيير، وفي التمويل، وفي الإستراتيجية، حاولت المخططات المختلفة تداركها. مما يجعلنا نفترض أن الميلاد الفعلي للمؤسسة الجزائرية كان في سبعينيات القرن الماضي. وهذا ما سنحاول التطرق إليه الآن، لنلتحق بذلك بما حددناه لهذه المساهمة من أهداف.

المؤسسة الجزائرية في مرحلة السبعينيات :

يمكننا أن نقول من دون أن نبالغ في ذلك ان الولادة الفعلية للمؤسسة الجزائرية كانت في مرحلة السبعينيات، حيث تظهر هذه المؤسسة كفاعل اقتصادي اجتماعي له وضوح بارز في ممارسات الأفراد الجزائريين و تمثلاتهم الاجتماعية. فالمؤسسة حازت على

أحجام استثمارية هامة في ظل جهد مالي قوي من طرف السلطات العمومية. فعلى سبيل المثال، فإن حصة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي الذي تمثل فيه الشركات والمؤسسات الوطنية النصيب الأكبر انتقل من5400 مليار دج في المخطط الثلاثي إلى 12400 مليار دج في الرباعي الأول 13 . وهذا الجهد المالي الذي يتزايد مع الرباعي الثاني(1974-1977)، سيما مع ارتفاع أسعار النفط نتيجة صدمة النفط لعام1973. حيث تمكن ما كانوا يعرفون بالتصنيعيين " من إقناع القيادة السياسية للبلاد بالتسريع العنيف لايقاع الاستثمارات الصناعية التي وصلت61%من مجموعها في 1977، في حين حددها المخطط ب 44%"14. الإضافة إلى الجهد الاستثماري الهام من طرف السلطات السياسية نظرا لتوفر المصدر المالي، بحيث لا ننسى أن الجزائر قامت بتأميم محروقاتها في 1971، ثم أزمة النفط في 1973 العالمية، حيث كان لهذين الحدثين التاريخيين البارزين أهميتهما في دعم الجهد المالي في إستراتيجية التصنيع الوطنية. هناك عامل آخر ميز واقع المصانع والمؤسسات الجزائرية في السبعينيات، ويتعلق الأمر بالالتحاق بها لإعداد كبيرة من اليد العاملة التي كانت حاملة للعديد من الخصائص السوسيولوجية، وجد فيها علم الاجتماع- الصناعي- مادة هامة لتحاليله آنذاك. فعلى سبيل المثال التحق للعمل بالمصانع الجزائرية من1967 إلى 1977 ما يقارب 110000 عامل 15.

إن الشيء المميز للمؤسسة الجزائرية في هذه الفترة هو الاعتقاد السائد من طرف المدافعين على إستراتيجية التصنيع آنذاك والذين عرفوا بالتصنيعيين، وعلى رأسهم السيد بلعيد عبد السلام الذي كان يشغل منصب وزير الصناعات الثقيلة و الطاقة، إن الخطة التصنيعية هي في الطريق الصحيح. وأن المؤسسة الجزائرية ستأخذ مكانها في النسق الصناعي العالمي. وكل ما تقوم به هو صحيح على كامل الاوجه. فعلى سبيل المثال، لم يكن يرى بلعيد عبد السلام أن المصانع مفتاح في اليد،ثم المصانع منتوج في اليد إلا مجرد تحويل تكنولوجي لفائدة التصنيع في الجزائر ": عوض أن نتكفل نحن بالمشروع، وبالدراسة ووضع مخطط تنظيم بأنفسنا ورشات خاصة بنا، مع المفتاح في اليد يصبح الشريك الأجنبي هو الذي يتكفل بإنجاز كل العمليات لحسابنا الخاص" 16. هكذا كان يعتقد بلعيد عبد السلام انه هو الذي يتحكم في زمام الأمور، عندما يلزم بائع التكنولوجيا بمواصلة العمل بإنجاز المصنع أو المؤسسة في عين المكان إلى غاية تسليم المصنع. وكان بائع التكنولوجيا سيقوم بهذه التكنولوجيا مجانا! ثم وجدنا نفس هذا المسؤول يتذمر من صيغة المفتاح في اليد،

ليطالب بصيغة أخرى في عملية التحويل التكنولوجي، وهي صيغة التكنولوجيا المنتوج في اليد ": انطلاقا من الخيبات التي واجهناها في المصانع الأولى (مفتاح في اليد)، فكرنا في البحث عن صيغة أخرى تعاقدية تكون أكثر إلزامية بالنسبة لمنجز المشروع، بصفة تجعل ضمانة نهاية الإنجاز، التي يعطينا إياه هذا الأخير، لا تقتصر على تمنيات فقط ...ومن هنا جاءت فكرة عدم قبول استقبال المشروع وعدم إعفاء المنجز من مسؤوليته إلا عندما يكون في يدنا المنتوج الذي لا بد أن يخرج من المصنع... هنا نضع حدا لمهمة منجز المشروع، من هنا كانت فكرة" المنتوج في اليد"17. وعلى الرغم من الخطاب الذي كان يطلقه المدافعين عن التصنيع بأنه سيقود الجزائر إلى المسار الجيد من وجهة نظر اقتصادي وحتى اجتماعي :" لقد سمح البترول والاستثمار الصناعي لبومدين بتدعيم نمو قوي كان له أثر بشكل ملحوظ في ظروف الجماهير الشعبية ، وبالتالي تجنيب كل أزمة اجتماعية في البلاد"18. لكن الواقع السوسيولوجي كان مغايرا لما كان يعتقده الخطاب الرسمي، بحيث أن المؤسسة الجزائرية التي قامت واستندت إلى مبادئ مقبولة من الناحية الاجتماعية إلا و هي تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع الجزائري وهم الذين عانوا الحرمان والفقر مع المرحلة الاستعمارية كانت تبدي من خلالها الأطراف الفاعلة ممارسات و تمثلات اجتماعية بعيدة و متناقضة مع ما كان يعتقده الخطاب السياسي في أجهزته الأيديولوجية. فالعقلانية التكنولوجية المتأتية من التحويل التكنولوجي كانت تجابه بعقلانيات سوسيولوجية تحمل من أشكال المقاومات للنماذج التسييرية التي تحملها التكنولوجيات المستوردة، فهاهي مظاهر التغيب والتذمر والتسكع بالمعنى التايلوري و " أزمة العمل" 19 لدى كل الفئات المهنية داخل المؤسسة الجزائرية. لتصبح بذلك هذه المؤسسة فضاءا للحصول على تذكرة الريع بأقل جهد ممكن ! وعديدة هي الدراسات السوسيولوجية التي أجريت في المؤسسات الجزائرية في تلك الفترة تبين هذا الاتجاه للواقع السوسيولوجي المميز لهذه المؤسسة. وهذا الواقع الذي شعر به حتى بومدين نفسه، ويتجلى هذا الوعي لديه عندما ابعد بلعيد عبد السلام عن وزارة الصناعات الثقيلة و الطاقة وحوله إلى وزارة الصناعات الخفيفة في التعديل الحكومي في 1977! إضافة إلى أن السلطة السياسية لم تضع مخططات أخرى بعد 1977، وعيا منها بمحدودية الاختيارات المتبعة بخصوص المؤسسات الصناعية.

المؤسسة الجزائرية في مرحلة الثمانينيات :

تنتهي السبعينيات بتعيين الرئيس الشاذلي بن جديد (1929-2013) رئيسا للبلاد بعد وفاة الرئيس بومدين(1932-1978) . عرفت الجزائر في هذه المرحلة تغيرات هامة وأحداث لا يزال تأثيرها واضحا إلى الوقت الحالي.فها هو الربيع الأمازيغي في مطلع سنة 1980 (افريل)، وأحداث 5 أكتوبر 1988، وظهور التعددية الحزبية مع دستور 1989. إضافة إلى ظهور مؤشرات جيل جديد حامل لخصوصيات سوسيولوجية تجعله يختلف عن جيل الثورة التحريرية. والمؤسسة الجزائرية لم تكن بمعزل عن هذه التغيرات المتعددة الأوجه، حيث عرفت هي الأخرى تغيرات هامة تمثلت أولا في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، أما الثانية فتتعلق باستقلالية المؤسسات .فالبنسبة إلى إعادة هيكلة المؤسسات، فإن الأمر يتعلق بإعادة النظر في سياسة التصنيع التي قامت على إنشاء مركبات صناعية ضخمة سميت بالأقطاب الصناعية، والتي لم تؤد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي وجدت من اجلها:" فمن وجهة نظر العقلانية الاقتصادية وكذلك التوازنات الاجتماعية أصبح من غير الممكن مواصلة السياسة المتبعة من طرف عبد السلام "20. والتي ستواجه بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تهدف حسب واضعيها إلى البحث عن واقعية أكثر في تسيير شؤون هذه المؤسسة، سواء من حيث توزيع الموارد المالية أو الموارد البشرية :" تندرج عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ضمن عملية التحكم أكثر في الأدوات الإنتاجية الموجودة والبحث عن الفعالية في تسيير وتنظيم الجهاز التنظيمي الإنتاجي واستغلال عقلاني للطاقات الإنتاجية للمؤسسات بهدف تحسين فعالية نتائج القطاع الصناعي"21. وتتطلب محاولة البحث عن هذه الفعالية من خلال تقليص حجم الأقطاب الصناعية ، ليس تقليصا فيزيقيا ماديا، بل في حجم المسؤوليات والتعدد في الأنشطة .وهذا من اجل إرجاع للمؤسسة وظيفتها و هويتها الأساسيتين المتمثلتين في عملية الإنتاج. وكل هذا يتم عن طريقة نزع التمركز الجهوي عن طريق " إعادة توزيع جغرافي لمقرات المؤسسات الوطنية المتمركزة في الجزائر العاصمة و بوسائل مادية وإنسانية معتبرة22 ". فعلى سبيل المثال،لم تعد هناك ضرورة بمكان أن يكون هناك تنقل جسدي إلى المقر المركزي المتواجد عادة في العاصمة للحصول على التعليمات لاتخاذ القرارات بشأن الوحدات الإنتاجية، ولكن هناك من رأى في هذا للا تمركز على انه إرادة غير معلنة من طرف السلطات العمومية للقيام بنوع من الحراك الجغرافي للمصانع وإيقاف الحراك الجغرافي لليد العاملة للحد من النزوح نحو المدن الكبرى :" سياسة التثبيت الجغرافي للطبقة العاملة... حيث أن ما كانت تريده الطبقة الحاكمة

هو ليس حراك العمال،بل حراك المصانع" 23. وعلى العموم فإن إعادة هيكلة المؤسسات قامت على عاملين أساسيين وهما اللامركزية في اتخاذ القرار واللا تمركز الجغرافي. ولكن لم تكن إعادة الهيكلة إلا نوع من تجزئة المشاكل. فبعدما كانت متواجدة ومركزة في مكان واحد، أصبحت موزعة على عدة أماكن تتواجد فيها المؤسسات الناتجة عن إعادة الهيكلة. أما من الناحية السوسيولوجية فإن الدراسات التي تمت في هذه المرحلة على غرار أطروحة علي الكنز حول مركب الحجار، وأطروحة عبد الرحمان بوزيدة وأطروحة سعيد شيخي، على سبيل المثال دون الحصر، وهي أطروحات تمت في مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تبين بوضوح أن أشكال الممارسات والتمثلات للفاعلين داخل فضاء المؤسسات لم تكن تمت بصلة الى العقلانية الاقتصادية، وان الوعي السائد داخل فضاء هذه المؤسسات هو وعي بعيد عن الثقافة التنظيمية، بل وانه يقاومها ويحولها إلى حيل يعظم بها فوائده داخل هذه المؤسسة، خاصة وان جزائر الثمانينيات بدأت تظهر إلى الوجود فئات اجتماعية أصبحت تعرض أكثر مظاهر ثرائها الخارجي. وفي المقابل بدأت الأوضاع المعيشية لعدد كبير من الجزائريين تزداد سوءا سيما بعد انخفاض أسعار النفط عام 1985،حيث بدأ الشارع الجزائري– على سبيل المثال مظاهرات وهران في 1982، ومظاهرات قسنطينة في 1986– في التحرك والمطالبة بتحسين الظروف المعيشية .مما دفع بالنظام الحاكم في التفكير في القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة،حيث بات جليا ان الطرق والكيفيات التي تم تسيير بها الاقتصاد الجزائري أظهرت محدوديتها، ومن هنا جاءت قوانين الإصلاحات الاقتصادية مع استقلالية المؤسسات التي حملها قانون88–01. أما عن " أهداف هذه الاستقلالية فهي تتمثل في رد شخصية وهوية المؤسسات العمومية وجعلها تتكفل بشؤونها بطريقة مباشرة، دون تدخل أي وصاية، وتنظيم علاقاتها الاقتصادية واختيار شركائها على المستوى الداخلي أو الخارجي وإعطائها الحرية التامة في عملية التسيير واختيار الرجال، أي أن الاستقلالية تهدف إلى منح حرية المبادرة والتسيير بتغيير العلاقات دولة– مؤسسات وجعل هذه الأخيرة خاضعة في ممارسة نشاطها للقانون التجاري فقط والذي يجعلها مسؤولة أمام السوق كحاكم وحيد على نتائجها السلبية آو الايجابية"24. لقد كان الاعتقاد السائد لدى المدافعين عن استقلالية المؤسسات العمومية بأنها ستكون الحل المناسب لمشاكل المؤسسات الجزائرية، وبالتالي سيسمح ذلك بالانطلاق في رسم معالم اقتصاد وطني جديد ،قائم على النظام العقلاني، وهذا استنادا إلى تصور مفاده أن

الإطار التشريعي مضاف إليه الإرادة السياسية من شأنهما أن يضمنان نجاح عملية استقلالية المؤسسات، وغابت عن هذه الرؤية الأبعاد السوسيولوجية الثقافية الضرورية لنجاح أي محاولة تغيير. ففي الوقت الذي كانت فيه السلطة السياسية ترافع من اجل نجاح مسعى استقلالية المؤسسات،كان الواقع السوسيولوجي للمؤسسة يحمل ممارسات وتمثلات الفاعلين بداخلها، سيما مع مجموعات العمال، بعيدا تمام البعد عما كان يصبو إليه خطاب السلطة السياسية. لقد انكب على هذه الإصلاحات منذ سنة 1986 فريق من التقنوقراطيين، ولم تكن محل نقاش عام سيما مع مجموعات العمال أو ممثليهم، و" تم الإعلان بصفة صريحة عن استقلالية المؤسسات في الدورة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني في ديسمبر 1987 حيث تم إنهاء ملف استقلالية المؤسسات، ووضعت الإجراءات اللازمة لذلك لتلقى المناعة القانونية في جانفي 1988 بمصادقة المجلس الشعبي الوطني على القوانين المرتبطة باستقلالية المؤسسات خاصة القانون 88- 01 25. أما المؤسسة فأبرزت إلى الوجود ما سهاه جمال غريد بالعامل الشائع الذي لم يعد ينتظر من المؤسسة التي يشتغل فيها أي شيء، ولا يتماثل معها ومع أهدافها. هذه المؤسسة التي لم تجعل منه عاملا صناعيا حاملا لأشكال الوعي الصناعي:" إن النسق الإيديولوجي الذي يتحكم في هذه العملية يضع كشرط لنجاحها تحالف الإطارات المسيرة والعمال المنتجين.غير أن هذا التحالف لم يكن لأن العامل الشائع رفضه رفضا باتا لأنه لا يرى فيه ما يخدم مصالحه الحيوية الواسعة وطموحاته البعيدة. وهذا الرفض المبدئي هو الذي يفسر- ولو جزئيا-فشل الحركة التصنيعية ذاتها واندحار الفئة التي قادتها وأشرفت عليها" 26.

هكذا، فإن الأبعاد السوسيولوجية لاستقلالية المؤسسات تبين أن الأجواء لم تكن مهيأة، خاصة على مستوى الوعي العمالي، من اجل تبني هذه الإصلاحات على مستوى تسيير المؤسسات العمومية. وحتى التسيير ذاته لم يعرف انطلاقة في الاستقلالية، بل بقيت المؤسسة المستقلة فرضا تابعة للمركز! ثم هل يمكن أن تكون هناك استقلالية في مؤسسات لا يعرف فيها العمال المنتمين إليها تنظيما نقابيا مستقلا عن الإدارة ؟ وحتى التمثيل النقابي لا ينم بدافع الدفاع عن حقوق العمال المنتجين بقدر ما ينم عن إعادة توزيع الريع! مثلما كانت لا تزال سائدة العقلية التي كانت تنتظر من المؤسسة أن تلعب دور المحيط الذي يضمن إعادة إنتاج قوة العمل خاصة مع ما كان سائدا مع التعاونيات التابعة للشركات أمام عجز المحيط الخارجي للمؤسسة أن يلعب هذا الدور في ظل اقتصاد وطني أصبح يتميز بندرة المواد

الغذائية سيما بعد انخفاض سعر النفط في الثمانينيات :" إن السلطات المركزية ومسيري المصانع يريدون العودة ،تبعا للنموذج الغربي، إلى فئة مؤسسة كوحدة إنتاجية اقتصادية ووضع حد لوجود مجموعات استفادت من امتيازات اجتماعية داخل المصنع. و هذا يعني انه يتعين على المصانع أن تترك للمحيط وظائف إعادة إنتاج قوة العمل"27. بصيغة أخرى، فإن استقلالية المؤسسات كانت تسعى إلى تحقيق العقلانية في التسيير و إخضاع سير المؤسسات إلى المنطق الاقتصادي، والفصل مع الطابع الاجتماعي الذي يجب أن يتكفل به المحيط الخارجي للمؤسسة. فهل حققت استقلالية المؤسسات الأهداف المرجوة منها وأدت إلى نهضة المؤسسة الجزائرية لاحقا ؟

المؤسسة الجزائرية في التسعينيات :

نشير إلى أن استقلالية المؤسسات واجهت سياقا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا منذ الإعلان عنها، جعلها يمكننا القول تأخذ مكانة ثانوية.فبعد عشرة أشهر من صدور القوانين المتعلقة بها، عرفت الجزائر أحداث 5 أكتوبر 1988، التي تمخض عنها واقعا سياسيا لا تزال آثاره جارية إلى الوقت الحالي. فبعد أحداث أكتوبر 1988، دخلت الجزائر في حركية جديدة على المستوى السياسي والاقتصادي و الاجتماعي. فها هي التعددية الحزبية على اثر دستور 1989، وهاهي الاشتراكية تترك مكانها لتوجه ليبرالي لم يكن يريد أن يفصح عن وجهه ! وهاهو المجتمع الجزائري يحضر إلى ظهور جيل جديد حاملا لملامح اجتماعية جديدة. هذا الجيل الجديد ابرز إلى الواجهة فاعلا جديدا ألا وهو الشباب المهمش والمحروم اجتماعيا والذي يقيم في الأحياء الشعبية التي لا تبعد كثيرا عن الأقطاب الصناعية التي أوجدها المشروع التنموي الذي قام على التصنيع .

التسعينيات هي كذلك حالة العنف السياسي والإرهاب الذي عرفته الجزائر. و هذا العنف الذي لم تعرفه الجزائر المستقلة من قبل مس العديد من القطاعات والفئات الاجتماعية. والمؤسسة ذاتها واجهت هذا العنف حيث طالها الحرق والتخريب وهجرها العاملون بها خوفا على حياتهم .في التسعينيات أيضا فإن المؤسسة لم تتعرض إلى حالة اللا أمن كبناية أو هيكل قاعدي بل مس اللا أمن منا صب العمل التي لم تعد مضمونة بالكامل، وهي مرحلة بدأ ينحسر فيها سوق العمل أمام طالبي العمل،كل هذا تم في ظل ضائقة مالية كبيرة استدعت توجه الجزائر نحو صندوق النقد الدولي الذي فرض شروطه بخصوص المؤسسات العاجزة والمفلسة .وفي هذه الفترة أيضا فإن المؤسسة وما يمكن أن تقدمه لم تعد من أولويات

اهتماماات الجزائريين، نظرا إلى ما كانت يواجهه المجتمع الجزائري من أشكال إرهاب متنوعة، وكان هم أفراده الحفاظ على حياتهم، وحتى التخلي على ممتلكاتهم من اجل ذلك.كما برز في هذه الفترة القطاع الخاص الذي بدأ يأخذ مكانه و يتموقع في النسيج الاقتصادي الوطني. وبقي الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة اقتصادا ريعيا، وان لم تكن أسعار النفط مرتفعة مثلما سيكون عليه الأمر لاحقا. والشيء المميز لهذه المرحلة هو توجهة الاقتصاد الجزائري نحو الجوانب النقدية سيما بعد عمليات تخفيض الدينار الجزائري بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بحيث لم يعد هناك للمؤسسة الجزائرية أي حضور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي :" إن عواقب هذه السياسة النقدية ستتجلى على القدرة الشرائية للأجور. فحسب الحولية الإحصائية الخاصة بإفريقيا (الأمم المتحدة، 2001)، فإن مؤشر الأسعار للاستهلاك في الجزائر (تغذيه، ملابس، كهرباء. ..) ارتفع في سنة 2000 إلى 464،8% بقاعدة 100 في سنة 1990. فالزيادة في هذا المؤشر ارتفعت أكثر لو أخذنا كسنة مرجعية 1989. وحسب الحولية الإحصائية للجزائر (نتائج 1999-01)، فإن مؤشر الأسعار في 2001 كان 557،59 في سنة 1989. وخلال هذه المرحلة،فإن سعر الكهرباء والغاز (شركة تابعة للدولة) تضاعف ب 10(929،06)، أما سعر الماء الشروب فتضاعف ب 8،5(846). أما مؤشر الأدوية المسجلة في الوصفات الطبية فقد وصل عتبة 1.131.70 .

إن هذه الأرقام كلها تدل على حالة الفقر التي أصبح عليها السكان، ويتم قياسها انطلاقا من انخفاض مستوى الاستهلاك الساكن الواحد والذي انخفض ب 30.4% مقارنة بسنة 1980. أما عتبة الفقر فكانت تخص 16،6 % من السكان في المناطق الريفية ، و12،2% في المناطق الحضرية في 1988. أما في سنة 1995، فكانت عتبة الفقر تلك تمس 30،3% من السكان في المناطق الريفية،و14،7% منهم في المناطق الحضرية، و هذا حسب أرقام البنك العالمي. ومنذ تلك الفترة،ازدادت حدة هذه الأرقام إلى درجة أن التسول و البؤس يعرفان امتدادا في المدن، مما يؤدي إلى وجود عنف حضري" 28. وعلى العموم، فإن المؤسسة الجزائرية على وجه الخصوص والاقتصاد على العموم كانا في وضع صعب ،وعلى أسوأ حال، وخير مؤشر على ذلك هو الاقتطاع من الأجور الذي لجأت إليه الحكومة عام 1997-1998لتسديد أجور عمال قطاع البناء. بالإضافة إلى عملية الزج في

السجن بالعديد من الإطارات المسيرة في القطاع العمومي في 1996 في إطار عملية " أياد نظيفة". حتى من حيث الدراسات والمساهمات السوسيولوجية التي تستحق التذكير فهي شبه غائبة من حيث الواقع السوسيولوجي للمؤسسة الجزائرية في هذه الفترة.

المؤسسة الجزائرية خلال الألفية الجديدة:

تدخل الألفية الجديدة على الجزائر وهي مفتوحة على واقع سياسي جديد تميز بانخفاض حدة العنف السياسي والإرهاب مع الوئام المدني والمصالحة الوطنية. أما من الناحية الاقتصادية فتميزت هذه ا الألفية الجديدة بمرحلتين أساسيتين ألا وهما مرحلة الارتفاع الكبير لأسعار النفط في العشرية الأولى من هذه الألفية،حيث وصل إلى أكثر من 120 دولا أمريكي إلى غاية 2014 ليبدأ في الانخفاض منذ تلك السنة ليصل إلى 65 دولار أمريكي في 2019. في العشرية الأولى حاول النظام القائم انجاز مشاريع اقتصادية ضخمة، على غرار الطريق السيار شرق- غرب، وانجاز محطات تحلية مياه البحر وانجاز مشاريع سكنية. والسؤال الذي يتعين علينا أن نطرحه يتعلق بمعرفة أين هو موقع المؤسسة الجزائرية من كل هذه المشاريع وغيرها؟ إن الشيء المميز لهذه المرحلة هو الإلحاح على الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية من طرف الخطاب السياسي. لكن يبدو أن العديد من المشاريع الهامة هي من نصيب المؤسسات الأجنبية! كما عرفت هذه المرحلة بروز القطاع الخاص وعدم بقائه في الهوامش، حيث أصبح شريكا اجتماعيا و اقتصاديا بامتياز له صوته ووزنه في الواقع الجزائري، ودخل المنافسة الاقتصادية، سواء من حيث حجم مؤسساته (أكثر فأكثر من الخواص لديهم مؤسسات كبيرة، والعديد منهم قام باقتناء هياكل كانت تابعة للقطاع العام)، أو من حيث منتوجاته التي تموقعت في السوق الوطنية. كما عرفت هذه المرحلة تموقع المؤسسة الخدماتية، خاصة مع الاتصالات والهواتف النقالة في الفضاء الاقتصادي الوطني، وكذلك البنوك سيما الأجنبية منها. وبهذا يمكننا القول انه إذا كانت الجزائر قبل الاستقلال تعتمد على القطاع الأول، وان هذا القطاع هو الذي كان بارزا، أي أن القطاع الفلاحي هو الذي كانت تقوم عليه الحركية الاقتصادية وإن لم يكن هذا في صالح الساكن الأصلي الجزائري ، و إنه إذا كانت الجزائر المستقلة سعت إلى بناء اقتصادها على القطاع الثاني، ألا و هو القطاع الصناعي، فيمكن القول أن الجزائر في الألفية الجديدة تتجه أكثر فأكثر نحو القطاع الثالث ،ألا و هو القطاع الخدماتي، حيث أن سوق العمل يعرف تزايدا عليه في هذا القطاع الثالث، إذ أن التكوين الذي أصبح مثمنا اجتماعيا و اقتصاديا هو الذي

يسمح بالاندماج المهني في القطاع الثالث بعدما كان في السابق، سيما مع مرحلة التصنيع، التكوين الذي يوجه نحو مهندس دولة. فالشهادات في التسيير وفي التجارة وفي المناجمنت هي التي تفتح الأبواب لولوج عالم الشغل أكثر من غيرها، بما فيها الطب! لكن، هل هذه المرحلة من تاريخ المؤسسة الجزائرية هي مرحلة انبعاثها خاصة مع الوفرة المالية التي سمح بها ارتفاع سعر المحروقات في السوق الدولية ؟ وهل أدت هذه المؤسسة إلى تحسين نمط حياة أفراد المجتمع الجزائري ؟ وهذا من خلال تثمين نشاط الإنتاج الكفيل بضمان الرفاهية الاجتماعية. من وجهة نظر عامة، فإن هذه المرحلة عرفت ارتفاع مستوى استيراد السلع والخدمات من الخارج، حيث اقتحم المنتوج الأجنبي السوق الجزائرية، مما أدى إلى انهيار قطاعات إنتاجية أمام هذه المنافسة غير الممكنة للمنتوج الجزائري. بل أكثر من ذلك هناك من المؤسسات الجزائرية، سيما المنتسبة إلى القطاع الخاص من لجأت إلى تحويل نشاطها من نشاط منتج إلى الاستيراد، مما الصق نوع من الصورة السلبية على جزء من القطاع الخاص، و اعتباره قطاعا متطفلا لا يسمح بتحقيق أي مراكمة اقتصادية :" إن هذه الصورة المشينة للقطاع الخاص يدعمها وللأسف كون أن عدد لا بأس به من المقاولين الخواص تخلوا، سيما خلال العشر سنوات الأخيرة على النشاطات الإنتاجية التي كانت تثمنهم كفاعلين في حاجة إليهم البلاد، و اتجهوا نحو ممارسة نشاطات تجارية لمنتوجات مستوردة، وهذا ما يؤدي إلى الحط من قيمتهم في نظر المجتمع. إن التجارة غير الرسمية (التي تكون من دون فاتورات) و التي تتم أحيانا بداخل المحلات المرخص لها بالنشاط، تزيد من مفاقمة هذا الإدراك السلبي للقطاع الخاص الجزائري، وإن كان ثراء هذه الفئة تثير طموحات مرتبطة بالمسارات، سيما لدى أولئك الذين كانوا محل إخفاق دراسي، وكذا الفئات التي تعرف حالات فقر التي ترى في القطاع غير الرسمي المخرج الوحيد له29". فهل ما زال هناك اعتقاد في المؤسسة الجزائرية، عندما أصبح المنتوج الأجنبي متربعا على مساحات ازداد اتساعها أكثر فأكثر في السوق الجزائرية، بعد ظهور مساحات بيع متخصصة في استيراد السلع الأجنبية والتي تلقى الترحيب والإقبال عليها من المستهلك الجزائري، إلى حد التذمر والامتعاض والجري في نوع من الهستيريا والتهافت عليها عندما قررت السلطات العمومية منع استيرادها (سيما المواد الغذائية)؟ و هل لا يزال الاعتقاد سائدا في المؤسسة الجزائرية لدى جيل الشباب، خاصة المؤسسة الصناعية العمومية؟ على سبيل المثال المشاكل التي يواجهها مركب الحجار. وهذه الأوضاع التي تفاقمت بعد الأزمة المالية الحادة لعام

2014. ويمكننا أن نقول بذلك إن الميزة الأساسية للعشرية الثانية من الألفية الجديدة هي حالة الأزمة المالية الحادة بعد الانخفاض الكبير لسعر النفط في السوق العالمية، مما أدى إلى تضرر كل القطاعات والمجتمع بكامله. فالمؤسسة الجزائرية العمومية هي من القطاعات التي تضررت كثيرا. حيث أنها تتخبط في المشاكل المالية، و تحتاج إلى ضخ مالي من طرف الدولة لتواصل وجودها. وإن التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لم تؤد إلى انطلاق هذه المؤسسة من جديد، والعجز هو الميزة الأساسية لهذه المؤسسة.فعلى سبيل المثال، فإن الإنتاج الصناعي للقطاع العام تراجع ب1،9%خلال التسعة أشهر من 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017 . ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج في خمسة قطاعات وهي المحروقات، الصلب، الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك 30 .

و على الرغم من كون هذه الفترة هي فترة بروز مفاهيم جديدة متعلقة بتسيير عقلاني للمورد البشري الذي خلف مجموعات العمال السابقة، إلا أن التذمر و اللا هوية في العمل وغياب الدافعية هي من القواسم المشتركة للمؤسسة الجزائرية العمومية، وحتى الخاصة منها. ويبدو أن ثقافة المؤسسة لا تزال بعيدة المنال في هذه المؤسسات ! كما وجدنا أن هذه الفترة الثانية من تاريخ المؤسسة الجزائرية في الألفية الجديدة هي فترة وضوح بارز لبعض مؤسسات القطاع الخاص التي تموقعت بقوة في الفضاء الاقتصادي الوطني، وكذلك تواجد متزايد للمؤسسات الأجنبية والسلع الأجنبية، على الرغم من التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية بخصوص هذه السلع، بوضع قوائم بالمواد الممنوعة من الاستيراد أو الرسوم المرتفعة على السلع المستوردة. لكن، في الوقت الحالي لا يبدو أن المؤسسات الجزائرية، سواء في القطاع العام آو القطاع الخاص، قادرة من حيث الكم أو النوع على تغطية الاحتياجات والسوق الوطنيين. وعلى الرغم من سخاء الخطاب الرسمي بعد حدوث أزمة النفط، على ضرورة دفع المؤسسة الجزائرية سواء من حيث التسيير أو من حيث الاهتمام بموردها البشري، او من حيث الأطر القانونية أو جو الأعمال، يبقى الواقع الفعلي لسير هذه المؤسسة مغايرا تماما لما هو مأمول. فالعواتق البيروقراطية والأعباء الإدارية لهي من السمات البارزة التي تنتصب كمقاوم قوي لكل إرادة تغيير. ففي 2019 لا يمكن أن نقر بوجود إستراتيجية واضحة المعالم للمؤسسة الجزائرية. و حتى ثقافة البحث عن الحلول للمشاكل التي تواجهها هذه المؤسسة ليست بالقاسم المشترك

بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين. و يبدو أن أهم مسألة تطرح على المؤسسة الجزائرية اليوم تتعلق ب " كيف نجعل المواطن الجزائري منتجا أكثر؟ إنه الحل الوحيد لمشاكلنا الاقتصادية و الاجتماعية، عوض أن نبدأ بإعطاء وعود بالعمل، وبالسكن، وتحسين مستوى المعيشة، و تخفيض البطالة...و ان الحل الوحيد لمشاكلنا هو كيف نجعل المواطن الجزائري ينتج أكثر في المصنع، وفي الحقول، وفي الإدارات، وفي كل المؤسسات ببساطة31". و حتى يصبح المواطن الجزائري أكثر إنتاجا في هذه الأماكن، علينا أن نقر بأن " مسألة التنمية الاقتصادية ليست مسألة اقتصادية فقط. و عادة ما يتم قياس التنمية الاقتصادية باستعمال أبعاد ، ومتغيرات، وأرقام اقتصادية، لكن هذه التنمية تحدد بعوامل لا تكون اقتصادية فقط... أن التنمية الاقتصادية تحدد أيضا بعوامل اجتماعية وسياسية متعددة تؤثر في إرادة الفاعلين... من اجل التصرف فيما بينهم بكيفية بناءة"32.

خاتمة:

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن أن نخلص إليها بخصوص المؤسسة الجزائرية هي أنها لم تكن في أي وقت محل انجاز اقتصادي هام. وهاهي منذ خمسة عقود لم تؤد إلى ازدهار الاقتصاد الوطني، ولم تجعل المنتوج الجزائري هو المنتوج الذي يلقى التقدير والاعتراف، بل، على العكس من ذلك، فغالبا ما يتم إرفاق هذا المنتوج بدلالات وبرموز سلبية من طرف أفراد المجتمع الجزائري. طبعا توجد أسباب موضوعية لهذا الإخفاق للمؤسسة الجزائرية، وهي أسباب متداخلة ومتشابكة فيما بينها، ولا يمكن إرجاعها إلى عامل أو سبب واحد فقط. عديدة هي الدراسات التي حاولت تفسير أو فهم لماذا لم تسر ولا تسير الأمور في الاتجاه المقبول فيما يخص هذه المؤسسة. إن الشيء المهم هو ألا نعتبر وألا نرى في هذا الإخفاق لهذه المؤسسة على انه قدر محتوم لا مفر منه، بل يمكن أن نتجاوزه. في هذه المرحلة يكون للعلوم الاجتماعية، خاصة لعلم الاجتماع، دور في تفسير أو فهم أسباب ودوافع هذا الإخفاق للمؤسسة الجزائرية، ثم المساهمة، إن توفرت النية والإرادة لذلك، في إيجاد ما من شأنه أن يكون فعلا مفيدا لمصير هذه المؤسسة !

الهوامش :

1.De Bernis Gérard Destane," Les industries industrialisantes et les options algériennes", in ***La Revue du Tiers Monde***, tome XII, n° 47, juillet- septembre 1971, p. 545-546.

2.Benhassine Mohamed Lakhdar," L'industrialisation en Algérie ", in ***Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques***, volume XXI, n°3, septembre 1984, p. 558.

3. Botsch Jacques," Le déchantement", in L'Express, 13 novembre 1967, repris par ***Les Cahiers de L'Express***, n° 29, octobre 1994, p. 51.

4.سبعون سعيد، ***السوسيولوجيا الأكاديمية والمشروع التنموي في جانبه التصنيعي في الجزائر***، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 1998، ص.173 .

5. نفس المرجع، ص.173.

6.Ibnolmobarek M'hamed, " Le processus de décolonisation. L'industrialisation sous la direction de l'élite algérienne dirigeante" , in ***Revue tunisienne des sciences sociales***, n° 72, 1983, p.155.

7.سبعون سعيد، مرجع سبق ذكره، ص.175 .

8. .نويصر بلقاسم، ***التصنيع والتغير الاجتماعي في مدينة قسنطينة***، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، القاهرة، جامعة عين الشمس، 1990،ص.79.

9. Amin Samir, ***L'économie du Maghreb***, tome1, Paris, Editions de Minuit,1965, p.213.

10. النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 54(نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، الجزائر، ***منشورات ANEP ، سلسلة التراث***، 2005، ص.74-75.

11. Dersa, ***L'Algérie en débat***, Paris, Editions F. Maspero, 1981, p. 202-203.

12.سبعون سعيد، مرجع سبق ذكره، ص.178.

13.Cf. Olivier Marc, citant un document du MPAT, sur les statistiques 1967-1972, « ***Industrie et stratégie de développement en Algérie*** », in Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris, CNRS, 1981, p. 463.

14. Olivier Marc, " ***L'économie algérienne vingt ans après 1966. L'indépendance national en question*** ", in Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris, CNRS, 1985, p. 423-424.

15.Cf. Addi Lahouari, "Produire? "in ***Les Temps Modernes***, n° 432-433, juillet- août 1982, p142.

16. El Kenz Ali, Bennoune Mahfoud, ***Le hasard et l'histoire***. Entretiens avec Belaid Abdesslem, tome 2, Alger, ENAG, 1990, p. 150.

17. Ibid., p.159.

18. El Kenz Ali, Bennoune Mahfoud, ***Le hasard et l'histoire***. Entretiens avec Belaid Abdesslem, tome1, Alger, ENAG, 1990, p.462.

19. Chikhi Saïd, " Le travail en usine ", in ***Les Cahiers du CREA***, n° 4, 4e trimestre 1984, p. 20.

20. Nair Kouider Sami, " Forces sociales et bloc au pouvoir 1954-1982 ", in ***Les Temps Modernes***, n° 432-433, juillet- août 1982, p. 31.

21.سبعون سعيد. مرجع سبق ذكره، ص.196 .

22. Bouzida Abderrahmane, I***ndustries mécaniques et relations sociales dans le projet algérien***, Alger, OPU, 1990, p.319.

23. Chikhi Saïd, " La classe ouvrière en Algérie ", in ***Les Temps Modernes***, n° 432-433, juillet-août 1982, p. 59.

24. سبعون سعيد، مرجع سبق ذكره، ص.199 .

25.نفس المرجع، ص.199 .

26 .غريد جمال، " العامل الشائع. عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري"، ***إنسانيات. العمل. أشكال و تمثلات***، عدد1، ربيع 1997، وهران، CRASC، ص.21.

27. Chikhi Saïd, " ***Le travail en usine*** " , op.cit., p. 31.

28.Addi Lahouari, Algérie, ***Chroniques d'une expérience post coloniale de modernisation***, Alger, Barzakh, 2012, p. 282-283.

29.Grim Nordine, ***Entrepreneurs, pouvoir et société en Algérie***, Alger, Casbah Editions, 2012, p.94.

30.Cf. M. R., "Secteur public : la stagnation persiste", in ***Liberté***, n° 8063, 29 janvier 2019, p.7.

31 Lamiri Abdelhak, "Programmes économiques des candidats : risques et opportunités " , in ***El Watan, Supplément El Watan Economie***, lundi 25 février 2019, p. VI.

32. ***Le développement économique de l'Algérie. Expériences et perspectives***, ouvrage collectif sous la direction de Hafsi Taieb, Alger, Casbah Editions, 2011, p.31-32.